اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

ملخص ورقة القضايا الخاصة بمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين لعام 2006

14-15 أيار/ مايو 2006
واغادوغو، بوركينا فاسو

الدورة التاسعة والثلاثون لمؤتمر وزراء
المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

موضوع المؤتمر:

معالجة مشكلة العمالة في أفريقيا

التاريخ والمكان:

14-15 أيار/ مايو 2006 واغادوغو، بوركينا فاسو

الأساس المنطقي لموضوع المؤتمر

اعترف رؤساء الدول والحكومات الأفريقيون في مؤتمر القمة الاستثنائي المعني بالعمالة والحد من الفقر في واغادوغو في أيلول/ سبتمبر 2004 بأن *"استشراء الفقر والبطالة والعمالة الناقصة [في القارة] يقوض حقوق الإنسان الأساسية وكرامة الأفراد والجماعات المتأثرة، ويشكل تهديداً للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي"* (الوثيقة EXT/ASSEMBLY/3(III),p1)

ويتيح إعلان واغادوغو فرصة ممتازة للنظر في دور العمالة في المحافظة على الاستقرار الإقليمي والتنمية الطويلة الأجل. وناقش رؤساء الدول والحكومات في واغادوغو سبل ووسائل تعزيز العمالة وتخفيف وطأة الفقر في أفريقيا. بيد أن أحد الشواغل الرئيسية للرؤساء كان عدم التنفيذ.

ولذلك فإن مؤتمر عام 2006 سيبحث العوائق التي تحول دون التنفيذ الكامل لأهداف المبادرات الخاصة بالعمالة في القارة بغرض توفير استراتيجيات لتيسير تنفيذ إعلان واغادوغو، وخاصة على صعيد الاقتصاد الكلي.

العناصر الأساسية لإعلان واغادوغو

دعا إعلان واغادوغو إلى وضع العمالة في صلب السياسات والبرامج الإنمائية في الدول الأعضاء. وجاء الإعلان مشفوعاً بخطة عمله الخاصة وآلياته للمتابعة . وحددت خطة العمل مجموعة من المجالات الرئيسية ذات الأولوية. وخُصص لكل واحد من هذه المجالات هدف محدد واستراتيجيات وإجراءات مقترحة، وفق ما هو موجز أدناه:

أ) تهيئة بيئة مواتية تستند إلى الحكم الصالح بغرض التعبئة الفعالة للموارد؛
ب) النهوض بالزراعة والتنمية الريفية عن طريق زيادة الاستثمارات، خاصة في الهياكل الأساسية الريفية، والإدارة الفعالة للموارد المائية والبيئية؛
جـ) وضع إطار لتحقيق التكامل والتناسق بين السياسات الوطنية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي؛
د) وضع برامج للحماية الاجتماعية للعمال وأسرهم؛
هـ) تمكين النساء في سوق العمل والتنمية؛
و) تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية لمؤسسات القطاع العام والخاص المسؤولة عن خلق العمالة وتخفيف وطأة الفقر؛
ز) استغلال الإمكانات التي تذخر بها القطاعات الاقتصادية ذات المقدرة العالية على خلق العمالة؛
ح) بناء شراكات دولية مع التركيز على برنامج العمالة في سياق التعاون الدولي والعولمة؛
ط) تعزيز التعاون بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية؛
ي) تمكين المجموعات الضعيفة؛
ك) تعبئة الموارد على جميع الصعد.

واختتم البيان بدعوة أصحاب المصلحة في التنمية على جميع الصعد إلى إقامة شراكات وتعزيزها للنجاح في تنفيذ خطة العمل.

التقدم المحرز في تنفيذ إعلان واغادوغو

في 27-28 أيلول/ سبتمبر 2005 نظمت مفوضية الشؤون الاجتماعية للاتحاد الأفريقي اجتماعاً استشارياً بمشاركة الجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومنظمة العمل الدولية ووكالات الأمم المتحدة العاملة في أديس أبابا لاستعراض التقدم المحرز نحو تنفيذ إعلان واغادوغو، ووضع آليات المتابعة.

وفيما يلي الملاحظات الرئيسية التي قُدمت في هذا الاجتماع:

- ما برحت الدول الأعضاء تنفذ جوانب مختلفة من خطة العمل، ولكن بصورة غير شاملة؛

- لا يوجد إطار وطني متناسق لخلق العمالة فيما بين الدول الأعضاء؛ كما أن مسائل العمالة غير مدرجة على نحو كاف في البرامج الإنمائية الوطنية. علاوة على ذلك، أشير إلى أن القدرة على وضع هذا الإطار محدودة للغاية على الصعيد الوطني؛
- قصور التنسيق دون الإقليمي في مجالي التنفيذ والرصد، إذ أن القدرات البشرية والمادية تكاد تكون معدومة؛
- هناك حاجة ماسة إلى المزيد من بلورة استراتيجيات التنفيذ على جميع الصعد الوطنية والإقليمية والقارية.

وعلى ضوء الملاحظات السابقة، تقترح اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المزيد من مناقشة الاستراتيجيات بغرض تسهيل تنفيذ إعلان واغادوغو.

رسالة المؤتمر الرئيسية

العمالة عنصر أساسي من عناصر الطويلة الأجل في أفريقيا، ولذلك ينبغي أن تكون في صميم سياسات وبرامج الاقتصاد الكلي، ومن ثم، ينبغي إدماج العمالة في البرنامج الإنمائي الوطني.

النتائج المتوقعة

سيتضمن البيان الوزاري الذي سيعتمده الوزراء ما يلي:

1- التأكيد مجدداً على الدور الرئيسي للعمالة في تحقيق الأهداف الرامية إلى الحد من الفقر وتحقيق التنمية في أفريقيا
2 - اعتماد إطار لتيسير تنفيذ التزامات واغادوغو بشأن العمالة، وتخفيف وطأة الفقر، بما في ذلك التدابير القصيرة الأجل أو "المكاسب السريعة"، خاصة في الاقتصادات الريفية وفي الدول الخارجة من صراعات
3 - اقتراح استراتيجيات خاصة بالشراكات للمضي قدماً على طريق تنفيذ إعلان واغادوغو، ولاسيما الشراكات التي يكون طرفاً فيها الاتحاد الأفريقي (ومبادرة نيباد)، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومصرف التنمية الأفريقي، ومنظمة العمل الدولية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، والقطاع الخاص، ومؤسسات البحث، ومنظمات المجتمع المدني على كل المستويات.
4 - منح اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ولاية تنظيم منتدى للخبراء على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي بغرض دراسة واقتراح استراتيجيات محددة لتطبيق الأطر المقترحة بغرض تحقيق أهداف إعلان واغادوغو.

وينبغي أن يشمل هذا المنتدى الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمكاتب الإقليمية لمنظمة العمل الدولية، والمكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا والمنظمات الأخرى ذات الصلة العاملة في أفريقيا.

الوثائق

ستُعد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ورقة قضايا تتضمن نتائج تحليل القضايا الرئيسية المحددة أعلاه.